الأحد ٢٨ ذو الحجة ١٤٤٧ هـ - 14 يونيو 2026 م

أخبار النافذة

نقابة أطباء مصر: طلاب الامتياز يدفعون ثمن كليات طب جديدة بلا مستشفيات وتدريب بلا مقاعد المعدن الأصفر يعاود الارتفاع في مصر.. والحنيه الذهب يتجاوز الـ50 ألفتقييمات استخباراتية: إيران استغلت فترة وقف إطلاق النار في إعادة بناء مخزونها العسكري طقس الأحد.. الأرصاد تحذر المواطنين من 4 ظواهر جوية تشهدها مصر اليوم النيل الأزرق يشتعل من جديد.. الجيش السوداني يصد هجومًا والدعم السريع يوسع نطاق المواجهاتهروب الوافدين من القاهرة والإسكندرية يكشف فشل التنمية والغلاء في المدن الحرس الثوري يسخر من إصرار ترامب على توقيع اتفاق إيران في يوم ميلاده حين خسر الذهب بريقه.. مدخرات آلاف الأسر المصرية عالقة بين الأمل والخسارة

Submit

Submit

- الرئيسية
- الأخبار
  - اخبار مصر
  - اخبار عالمية
  - اخبار عربية
  - اخبار فلسطين
  - اخبار المحافظات
  - منوعات
  - اقتصاد
- المقالات
- تقارير
- الرياضة
- تراث
- حقوق وحريات
- التكنولوجيا
- المزيد
  - دعوة
  - التنمية البشرية
  - الأسرة
  - ميديا

الرئيسية » تقارير

نقابة أطباء مصر: طلاب الامتياز يدفعون ثمن كليات طب جديدة بلا مستشفيات وتدريب بلا مقاعد

الأحد 14 يونيو 2026 03:00 م

حـذرت النقابة العامة لأطباء مصـر، من تداعيات منع أطباء الامتياز غير المسـجلين رسـميا من دخول غرف العمليات بمستشـفى الشاطبي الجامعي في الإسكندرية، مؤكدة أن الواقعة كشفت أزمة تدريب أوسع.

وتضع الواقعة وزارة التعليم العالي أمام مسؤولية مباشـرة، لأن الطبيب المتدرب لا يفقد فرصة مشاهدة عملية جراحية فقط، بل يفقد حقه في تأهيل مهني آمن، بينما يدفع المرضى لاحقا كلفة طبيب لم يحصل على تدريب كاف.

الشاطبي يكشف أزمة تدريب أطباء الامتياز

بدأت الأزمة بعد تداول أنباء عن منع أطباء الامتياز من دخول غرف العمليات في مستشفى الشاطبي الجامعي بالإسكندرية، وهو ما أثار قلقا واسعا بين الأطباء المتدربين، خصوصا أن التدريب الإكلينيكي يمثل جوهر مرحلة الامتياز.

وبحسب النقابـة، تواصـلت النقابـة العامة للأطباء مع مسؤولي مستشـفيات جامعة الإسـكندرية، ثم أكدت الإدارة أن القرار اسـتهدف تنظيم الحضور داخل غرف العمليات، بعد رصد وجود أطباء من خارج البرنامج التدريبي المعتمد.

كمـا أوضـحت إدارة المستشـفيات الجامعيـة أن دخول أطبـاء الامتيـاز إلى غرف العمليـات سيقتصـر على الأطبـاء المسـجلين في البرنـامج التدريبي المعتمد، وفق الجداول الرسمية المعلنة، مع التحقق من الهوية والمهام التدريبية.

وعلى هـذا الأسـاس، ألغـت الإدارة أي قرارات سابقـة تتعـارض مـع هـذه الضوابـط، وأبقت الحضـور داخـل غرف العمليـات تحت إشـراف المشرفين الإكلينيكيين بالأقسام، حتى لا يتحول التدريب إلى وجود عشوائي بلا مسؤولية.

لكن توضيح الإدارة لم يغلق باب الأزمة، لأن النقابة رأت أن الواقعة ليست مشكلة تنظيمية داخل مستشفى واحد، بل نتيجة مباشرة لتكدس أعداد المتدربين فوق الطاقة الاستيعابية للمؤسسات التعليمية والطبية.

ولهذا شددت النقابة على أن زيادة أعداد الطلاب والخريجين دون توسع موازي في المستشـفيات الجامعية وأماكن التدريب الإكلينيكي تقود إلى مشهد عبثي، يتزاحم فيه المتدربون حول فرص محدودة داخل المستشفيات.

في هـذا السـياق، تخـدم شـهادة الدكتورة منى مينا محور التدريب العملي، إذ أكدت سابقا أن طالب الطب يحتاج إلى حالات طبية حقيقية لا توفرها إلا مستشفيات جامعية تقدم العلاج المجاني بتخصصات كاملة.

وبناء على ذلك، يصبح منع أو تقييد دخول أطباء الامتياز لغرف العمليات علامة على أن الدولة توسعت في قبول الطلاب، ثم تركت المستشفيات الجامعية القائمة تواجه ضغطا يفوق قدرتها الفعلية على التدريب.

كليات الطب الجديدة استقبلت أعدادا بلا مقاعد تدريب

انتقلت النقابة من واقعة الشاطبي إلى أصل الأزمة، وجددت مطالبتها بوقف التوسع العشوائي في إنشاء كليات الطب، وعدم إنشاء أي كليات جديدة، لأن فتح الأبواب للقبول لا يعني إعداد أطباء مؤهلين.

ثم طالبت النقابة بتطبيق القانون على الكليات التي لم تنشئ مستشفيات جامعية بعد انتهاء مهلة 3 سنوات، ووقف قبول طلاب جدد بهذه الكليات في العام الدراسي القادم، حتى لا يستمر الخلل.

كذلك ربطت النقابة بين أعداد المقبولين بكليات الطب والقدرة الفعلية للمستشفيات الجامعية ومؤسسات التدريب على الاستيعاب والتأهيل، لأن المقعد الجامعي في الطب لا يساوي شيئا دون سرير تعليمي ومريض ومشرف.

ومن ناحية أخرى، أكدت النقابة أن المستشفى الجامعي ليس مبنى شكليا أو استيفاء إداريا، بل القلب الحقيقي للعملية التعليمية والتدريبية، ولا يجوز لكلية طب أن تخرج دفعات دون مستشفى قادر.

وتكشف هذه المطالب أن وزارة التعليم العالي تعاملت مع التوسع في كليات الطب كرقم تعليمي مربح، بينما تركت التدريب الإكلينيكي في المستشفيات الحكومية والجامعية يتحمل نتائج قرارات لم توفر له إمكانات كافية.

في هذا الموضع، تخدم شهادة الدكتور حسين خيري محور الأعداد والطاقة الاستيعابية، إذ حذر سابقا من أن الجامعات تخرج نحو 10 آلاف طبيب سنويا، وأن أكثر من نصفهم لا يجد فرصة تدريب.

وعليه، لا تبدو أزمة الشاطبي حدثا مفاجئا، لأن الضغط على غرف العمليات والعيادات والأقسام التعليمية يصبح نتيجة طبيعية عندما تزيد أعداد الخريجين، بينما تبقى المستشفيات الجامعية نفسها عاجزة عن استيعاب الجميع.

وبالتوازي، حذرت النقابة من أن تخريج آلاف الأطباء سنويا دون فرص تدريب حقيقية ومقاعد كافية يمثل إهدارا جسيما للموارد، وإضرارا مباشرا بمستقبل الخريجين وبحق المرضى في خدمة آمنة.

لذلك وصفت النقابة استمرار هذا المسار بأنه جريمة في حق الطلاب وأسرهم، وفي حق المرضى الذين يحتاجون إلى أطباء تلقوا تدريبا متكاملا، لا إلى خريجين يحملون شهادات بلا مهارات عملية.

برنامج الامتياز الموحد لا ينجح باللوائح وحدها

أكدت النقابة أن نجاح برنامج الامتياز الموحد لن يتحقق بالقرارات واللوائح وحدها، بل يحتاج إلى بيئة تدريبية حقيقية تسمح للطبيب باكتساب المهارات الإكلينيكية اللازمة لممارسة المهنة وفق المعايير العلمية والمهنية.

وبذلك يصبح البرنامج الموحد معرضا للفشل إذا تحول إلى جداول وأوراق حضور فقط، لأن الطبيب لا يتعلم الجراحة من خارج غرفة العمليات، ولا يتعلم الطوارئ من دون تعامل منظم مع حالات حقيقية.

كما حملت النقابة وزارة التعليم العالي وجميع الجهات المعنية مسؤولية الاستمرار في سياسات التوسع الكمي غير المنضبط، وعدم توفير الإمكانات التدريبية اللازمة، وعدم تطبيق القانون على الكليات المخالفة لمهلة 3 سنوات.

وفي هذا الإطار، تخدم رؤية الدكتور علاء غنام محور حق المريض وجودة المنظومة، إذ يربط إصلاح الصحة بمعايير مؤسسية وجدية، ويرى أن الخدمة الصحية لا تنفصل عن العدالة والرقابة والمساءلة.

ومن ثم، لا تكون أزمة تدريب الامتياز قضية مهنية تخص الأطباء وحدهم، لأن الطبيب الذي لم يتدرب جيدا داخل المستشفى سيقف لاحقا أمام مريض يحتاج تشخيصا دقيقا وتدخلا آمنا ومسؤولا.

وعلى المستوى الإنساني، يدفع طالب الطب وأسرته سنوات طويلة من العمر والمال والجهد، ثم يكتشف أن الدولة منحته مقعدا جامعيا دون أن تضمن له مساحة تدريب حقيقية داخل مستشفى تعليمي.

في المقابل، يدفع المريض ثمنا أخطر عندما يحصل على رعاية من طبيب لم يأخذ فرصته الكافية في التدريب تحت إشراف متخصص، لأن ضعف التدريب لا يبقى داخل الكلية بل ينتقل إلى السرير.

ولهذا شددت النقابة على أن حماية جودة التعليم الطبي ليست مطلبا فئويا للأطباء، بل قضية تتعلق بحق كل مواطن في الحصول على خدمة صحية آمنة يقدمها طبيب تدرب بشكل حقيقي.

وتعيد واقعة الشاطبي كشف تناقض السياسات الرسمية، فالحكومة تتوسع في كليات الطب وتزيد أعداد الخريجين، لكنها لا توفر مستشفيات جامعية كافية ولا تطبق القانون بصرامة على الكليات التي لا تملك مستشفيات.

أخيرا، لا تخص الأزمة مستشفى الشاطبي وحده، بل تكشف خللا متراكما في التعليم الطبي، وإذا واصلت الحكومة تجاهل تحذيرات النقابة والخبراء، فإنها تهدد كفاءة الطبيب المصري وحق المواطن في علاج آمن.

اقتصاد

الـ"شعبة" تعترف: ارتفاع أسعار الأسماك والفسيخ والرنجة 30% بسبب الوقود
الثلاثاء 14 أبريل 2026 09:00 م

اقتصاد

بالصور: إصابة 18 طالبة في حادث أتوبيس بطريق الصعيد الحر بالمنيا
الخميس 9 أبريل 2026 11:20 م

مقالات متعلقة

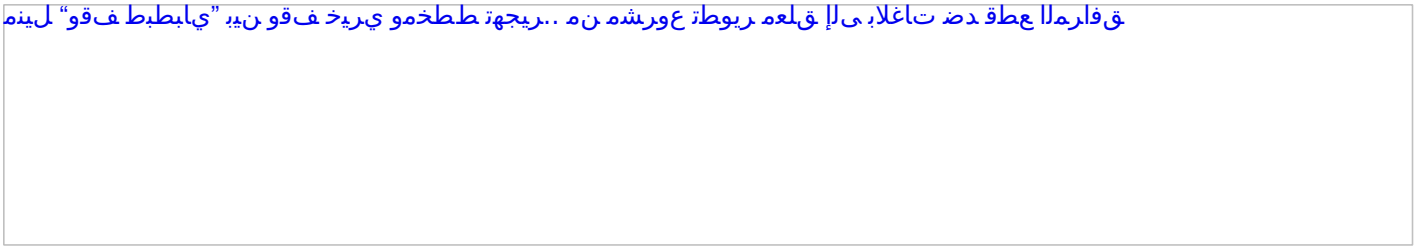

منيل "وقف طبطبابي" بين وقف خيري ومخطط تهجير.. من مشروع تطوير معلق إلى بلاغات ضد قطع المرافق

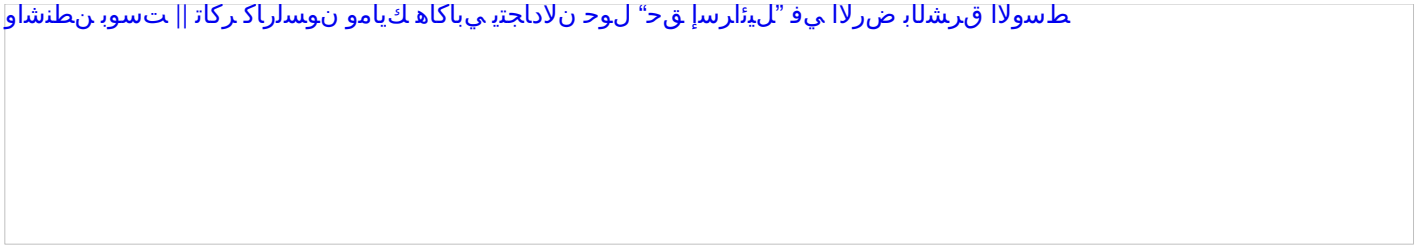

واشنطن بوست || تاكر كارلسون ومايك هاكابي يتجادلان حول "حق إسرائيل" في الأرض بالشرق الأوسط

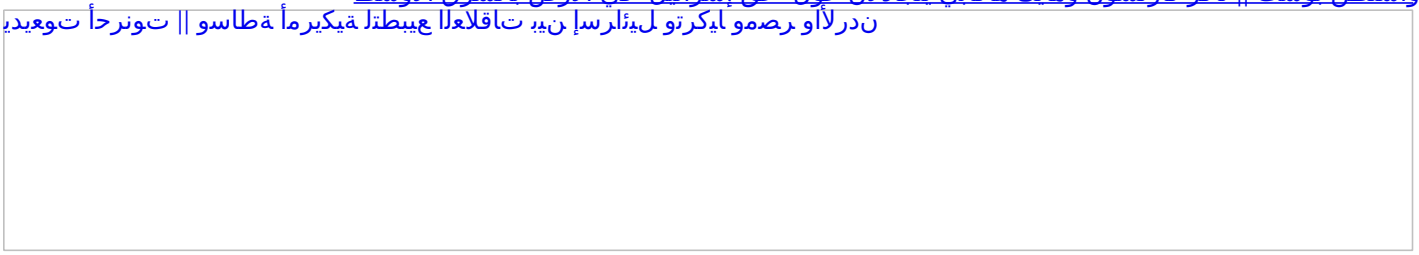

بديعوت أحرنوت || وساطة أمريكية لتطبيع العلاقات بين إسرائيل وتركيا ومصر والأردن

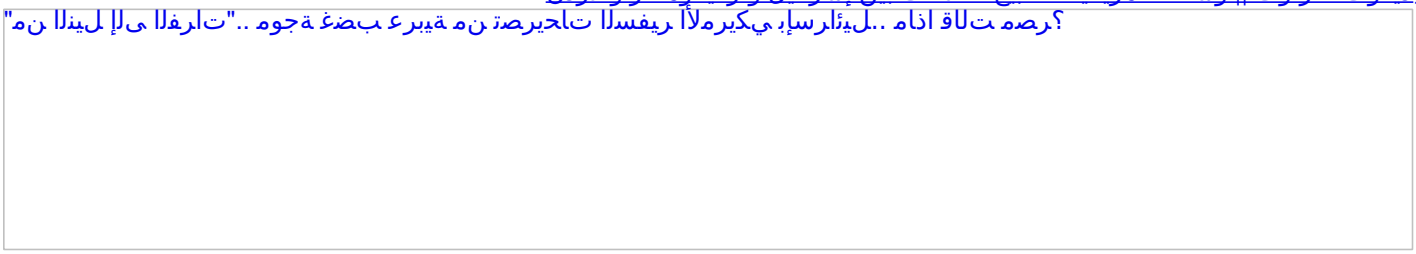

"من النيل إلى الفرات".. موجة غضب عربية من تصريحات السفير الأمريكي بإسرائيل.. ماذا قالت مصر؟

إشترك
ادخل بريدك الإلكتروني
جميع الحقوق محفوظة لموقع نافذة مصر 2026 ©